قرار مجلس الامن 986 نصر للدبلوماسية الامريكية

كيف ساعدت أخطاء بغداد على تحقيقه ؟

تعاملت الولايات المتحدة مع قضية معاناة الشعب العراقي كورقة سياسية لاغراض بعيدة عن مصلحة هذا الشعب المنكوب. فاصبح الحصار اداة سياسية لفرض اجندتها السياسية المعروفة باسم "الاحتواء المزدوج" على العراق وايران.

ان هذه السياسية لاتقدم حلا او بديلا للوضع القائم، وانما تكتفي بتطويق واضعاف البلدين (العراق وايران) بما يشل قدرتهما على التحرك والتأثير السياسي، بأمل ان تنجز الولايات المتحدة اولوياتها السياسية والاقتصادية الاخرى بغياب تأثيرهما على المنطقة. واذا كان البديل الامثل او امكانية التغيير في كلا البلدين غير متوفرة فيصبح خيار "شل" البلدين سياسيا عبر الصراعات الداخلية، واقتصاديا عبر الحصار والمقاطعة، بديلا عمليا وغير مكلف بشريا او ماليا بالنسبة لصناع القرارالامريكي.

ولكن جملة عوامل دفعت واشنطن الى تبني اصدار قراري 706 و 712، منها مواجهة الضغط العالمي بشأن معاناة الشعب العراقي من الحظر، توفير المال الكافي لتغطية عمليات الامم المتحدة في العراق خاصة فيما يتعلق بنفقات اللجنة الخاصة بالاسلحة العراقية، مكافأة تركيا من خلال تصدير النفط العراقي عبر الانبوب التركي، واخيرا وليس اخرا توفير بعض المال للتعويضات الخاصة بالحرب.

لقد صدر قرارا 706 و 712 بما ينسجم مع جوهر سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية القائمة على ادامة حالة الضعف والشلل في العراق. بل اعطى القراران السابقان امريكا، من خلال الامم المتحدة، مزيدا من النفوذ السياسي داخل العراق من خلال الاشراف على بيع النفط وتوزيع الغذاء وغيرها من قيود.

ومن الجانب الاخر، حولت بغداد معاناة الشعب العراقي نتيجة الحظر النفطي، الى ورقة عطف للاطلال من خلالها على العالم العربي والدولي، بهدف اعادة تأهيل النظام عربيا ودوليا.

لقد تزامنت معاناة الشعب العراقي من جراء الحصار مع الانفتاح على اسرائيل وتسارع عمليات التطبيع ورفع قيود المقاطعة الاقتصادية عنها، مما جعل الرأي العام العربي والاسلامي يتساءل عن معنى استمرار معاناة الشعب العراقي من جراء الحظر، الامر الذي دفع بعض الدول العربية (التي كانت جزءاً من التحالف الغربي) مثل قطر وسلطنة عمان ومصر الى تغير موقفها-بدرجات متفاوتة- لصالح تخفيف الحظر الاقتصادي عن العراق. وان نظرة سريعة للصحافة المصرية تؤكد لناهذا التحول الشعبي العربي.

وقد جُير عمليا التعاطف العربي والاسلامي والدولي مع الشعب العراقي الذي لم يكن له رأي في غزو الكويت او في اختيار نظام الحكم، لصالح النظام الذي يطالب برفع الحصار. وبالمقابل وجدت المعارضة العراقية، وبالذات المؤتمر الوطني العراقي الذي يطالب باستمرار الحظر، نفسها معزولة عربيا واسلاميا.

ملامح التحرك السياسي العراقي ضد الحظر الاقتصادي

اعتبرت بغداد الضغط المعنوي الذي يفرضه استمرار معاناة الشعب العراقي نتيجة الحظر النفطي، مع تقديم الاغراءات الاقتصادية لبعض الدول مثل روسيا وفرنسا، اضافة الى الخسائر المالية الناجمة عن استمرار الحظر بالنسبة لبعض الدول، مثل تركيا والاردن، وتصاعد الاعباء المالية على الامم المتحدة من جراء مسؤولياتها المتزايدة في العراق (اللجنة الخاصة بالتسلح، مراقبة الحدود مع الكويت، المساعدات للاكراد) اضافة الى تضاؤل الامل بقرب اسقاط النظام، ان كل ذلك كفيل بتأكل الحظر ان لم يؤد الى الغائه. فالعالم، باعتقاد قادة بغداد، تحركة المصالح وليس الضمائر:

يلخص طارق عزيز هذه النظرة في حديث مع رؤساء تحرير الصحف العراقية بتاريخ 3 كانون الاول 1994 بقوله:

"عندما نأخذ مواقف روسيا، فرنسا، البرازيل، اسبانيا، الباكستان، جيكيا، ودول اخرى في مجلس الامن فهي لها مصلحة في ان يرفع الحصار فقد كانت لديها مصالح مع العراق اذ كانت لديها شركات تعمل في العراق وتجارة واسعة معه وهناك ايضا ديون على العراق استحق دفعها. . وان اغلبية الاعضاء في مجلس الامن او كتلة كبيرة فيها ثلاث دول دائمة العضوية في الاقل وثلاث دول غير دائمية العضوية ولكن لها اهميتها في مناطقها الجغرافية لها مصلحة في ان يرفع الحصار. . ."، ويشير طارق عزيز الى ورقة اسقاط النظام فيقول: " من الواضح الان ان ورقة تغيير النظام او القيادة لم تسقط فحسب وانما اصبحت سخيفة وهم يعترفون بذلك وهذا ماتلاحظه عندما تقرأ النيويورك تاميز او جريدة امريكية او بريطانية واقصد بالذات صحافة هذين البلدين لانهما فعلا اصحاب هذا المشروع".

وحتى امريكا، يأمل طارق عزيز، بان تقنعها مصالحها بتغيير موقفها ملمحا الى وجود مدرسة سياسية امريكية: "تقول انه كفى الاستمرار بهذه السياسة الضارة بالولايات المتحدة وهناك في جانب اخر مصالح للولايات المتحدة يجب ان تراعى". وبالمقابل يؤكد عزيز استعداد بغداد للتجاوب مع امريكا من منطلق الاحترام والمصالح المتبادلة. وينتهي عزيز بالقول: "وفي كل الاحوال ان الاساس ومثلما اكد السيد الرئيس هو الصمود وعندما نصمد فهم في النهاية سيغيرون مواقفهم والحمد الله لقد اصبح الصمود حقيقة واضحة للعالم كله وهناك اناس يتغيرون في وقت مبكر وهو الموقف الصحيح والبعض احيانا يتأخر وهو الذي يتحمل المسؤولية".

الهدف: اعادة تأهيل النظام وليس تخفيف الحظر

ومن هذا المنطلق رفضت بغداد قراري 706 و 712 الخاصين ببيع كمية محدودة من النفط مقابل الغذاء، لانه يعطل ورقة معاناة العراقيين دون ان يحقق هدف تأهيل وتطبيع النظام عربيا ودوليا، اما الحديث عن السيادة وغيرها فيندرج تحت باب التبرير الاعلامي.

وفعلا ادى "صمود" بغداد الى ان تجد واشنطن -وليس بغداد- نفسها تحت ضغط متزايد للقيام بعمل، باسم التخفيف عن معاناة الشعب العراقي، يستجيب للضغوط المالية للأمم المتحدة وتركيا مع أبقاء النظام مقيدا ضعيفا. ومن هنا كانت مبادرة الولايات المتحدة وبريطانيا والارجنتين في تقديم مشروع قرار جديد يسمح ببيع كمية نفط اكبر ولكن دون اعادة تأّهيل النظام.

كان رفض بغداد العاجل والمباشر للمشروع الامريكي الذي طرح في اواسط آذار، متوقعا ومنسجما مع سياستها، لان المهم لبغداد ليس تخفيفا جزئيا للمعاناة الانسانية بقدر اعادة تأهيل النظام خاصة اذا كان ثمن التخفيف الجزئي هو اسقاط ورقة "الصمود" التي تحدث عنها النظام.

وجدت بغداد في تنفيذ الفقرة 22 من القرار 687، التي تنص على رفع الحظر النفطي الكامل عندما تلبي بغداد كل متطلبات اللجنة الخاصة ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية، طريقها للخلاص من قبضة مجلس الامن. من هنا جاء اعلان بغداد استعدادها- بعد تلكؤ غير مبرر- للتعاون الكامل مع لجنة ايكوس رغم ما في طلباتها من تجاوز على السيادة الوطنية.

ولسان حال بغداد يقول: تحملنا ستة وخمسين شهرا، فما علينا الا ان نتحمل بضعة اسابيع او اشهر نتمكن بعدها من تلبية كافة طلبات لجنة ايكوس، بما يفرض علها آجلا او عاجلا تقديم تقرير ايجابي لمجلس الامن، الامر الذي يضع واشنطن على محك الشرعية الدولية.

القرار 986 : نصر للدبلوماسية الامريكية

اعربت واشنطن مرارا عن رفضها تطبيق الفقرة 22 من القرار 687، مهددة باستخدام الفيتو، وقامت اولبرايت، سفيرة الولايات المتحدة، بجولة عالمية شملت اوروبا والخليج من اجل تحشيد التأييد لموقف امريكا في مجلس الامن، وبادرت بالتعاون مع بريطانيا والارجنتين بتقديم مشروع قرار بهدف قطع الطريق على تنفيذ الفقرة 22. ولكن مخاوف امريكا زالت عندما ابلغ رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، السفير رالف ايكوس، مجلس الامن في تقرير خطي مساء الاثنين (10/4/95) "استنتاج اللجنة ان

العراق لم يكشف بشكل كامل وشامل برنامجه الجرثومي العسكري السابق،ولم يقدم ايضاحات في شأن منتجات وتجهيزات حصل عليها لهذا البرنامج".

كما اسقط تقرير ايكوس هذا، الجهود الفرنسية-الروسية الرامية الى رفع الحظر النفطي الكامل عن العراق تنفيذا للفقرة 22 من القرار 687 اذ ان تلك الفقرة اشترطت امتثال بغداد كليا لكامل متطلبات اللجنة الخاصة. الامر الذي ترك المشروع الامريكي وحيدا على طاولة المفاوضات.

المفاجأة كانت في فشل بغداد في الاستجابة لطلبات ايكوس، فبغداد التزمت، مع افتراضها سوء النية عند ايكوس، الاستجابة الكاملة لطلباته، واعتبرت ذلك استحقاقا لابد منه. وعندما لمح ايكوس بانه سوف لايعطي بغداد صك براءة بشأن اكمال تدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل بسبب معلومات ناقصة عن 17 طن من مواد جرثومية، بادر وزير الاعلام العراقي بالاعلان بان بغداد سوف تزود ايكوس بماينقصه من معلومات قبل تقديم تقريره في العاشر من نيسان 1995. ولكن سرعان ماناقضت بغداد نفسها بالاصرار بان ليس لديها مزيد من المعلومات بشأن الـ 17 طناً من المواد الجرثومية التي حسب قول بغداد وزعت على مستشفيات ومراكز صحية اخرى.

جاء في افتتاحية "النيويورك تايمز " (19/4/1995)، والتي يعتبرها طارق عزيز ايجابية تجاه بغداد: "ان هناك طريقة واضحة وبسيطة تمكن صدام حسين من الحفاظ على سيادة العراق وانهاء الحظر ومساعدة شعبه، وذلك بان يعطي مفتشي الامم المتحدة حرية الحركة والمعلومات التي هم بحاجة اليهما".

المفاجأة الاخرى كانت في طريقة تعامل بغداد مع المفاوضات التي ادت الى صدور القرار 986 بالاجماع بتاريخ 14 نيسان 1995.

الغريب ان بغداد التي رفضت بدون غموض مشروع القرار الامريكي السابق، تعاملت بايجابية مع الدول اعضاء مجلس الامن في المفاوضات التي ادت الى صدور قرار 986. وتفاوض الوفد العراقي الذي يترأسه طارق عزيز، في شأن مشروع القرار الامريكي الاصل، وقدم تعديلات رسمية عليه. وهذه المرة الاولى يقدم العراق تعديلات رسمية تحمل اسم الوفد على مشروع قرار في مجلس الامن منذ غزوه الكويت.

هنا يثار السؤال: هل كانت هذه الايجابية نتيجة يأس بغداد من استجابة ايكوس وبالتالي استحالة تنفيذ الفقرة 22 من قرار 687، مما يتطلب التعامل الواقعي مع ماهو موجود والعمل على تحسينه قدر المستطاع والتوصل الى صيغة افضل تعطي العراق اكثر مما يخسر ؟

ام كان هدف طارق عزيز من التفاوض وتقديم التعديلات مجرد تكتيك لتأخير اعتماد مشروع القرار الى حد التعجيز؟

- فاذا كان اليأس من تنفيذ الفقرة 22 هو وراء ايجابية المفاوض العراقي، فلماذا رفضت بغداد القرار بعد صدوره علما ان فيه استجابة لبعض طلبات بغداد وبالذات زيادة قيمة النفط المباع من 6،1 مليار كل ستة اشهر الى 4 مليار دولار في العام، وترك لبغداد مسؤولية توزيع المواد الغذائية (على خلاف قرار 706) على ان يشرف الامين العام، وليس مجلس الامن، على حسن توزيع المواد الغذائية، واستجاب القرار لطلب بغداد باعتبار الأجراء موقت لايمس الفقرة 22 من القرار 687. كما وافق متبنو مشروع القرار على الاشارة الى "المحافظات العراقية الشمالية" بدل الشمال، بما يتجاوب مع الحرص على السيادة العراقية، كما وافقوا على مراجعة جميع اوجه متطلبات المبيعات كل 90 يوما ما يترك مجالا لزيادة الكمية المخصصة اذا برزت حاجات انسانية تبرر ذلك. كما سمح للعراق بتصدير بعض نفطه من ميناء ام قصر في جنوب العراق، الامر الذي لم يسمح به مشروع القرار الامريكي.

في التوصل الى صيغة توفيقية نتيجة استجابة المفاوض الامريكي لمعظم طلبات فرنسا وروسيا، نجحت واشنطن في كسبهما وبالتالي عزل العراق. مما جعل من الصعب على فرنسا وروسيا رفض القرار او حتى الامتناع عن التصويت عليه. ومن هنا جاء تفاؤل الاعضاء بقبول بغداد للقرار.

ان القرار بصيغته التوفيقية، قد يكون اقل مما تريد واشنطن، ولكنه يستجيب لشروط الموقف الامريكي. لقد نجحت واشنطن في التوصل الى صيغة قرار يجعل منها الرابح في كلا الحالتين: موافقة بغداد او رفضها. قالت اولبرايت سفيرة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة عقب التصويت على القرار (14/4/1995)، اذا رفضت الحكومة العراقية تنفيذ هذا القرار "فسيكون واضحا للجميع، سيما للشعب العراقي، ان اللوم على معاناة الشعب العراقي يقع ليس على مجلس الامن وانما على حكومة بغداد". وشددت على ان القرار "ليس رفعا للعقوبات على النظام العراقي. وانما هو استثناء انساني من العقوبات من اجل فائدة الشعب العراقي" الذي لايوجد على حد قولها خلاف بينه وبين مجلس الامن.

- اما اذا كانت ايجابية المفاوض العراقي في التفاوض حول القرار هي من قبيل التسويف والتأجيل بهدف وئد المشروع، فان النتيجة جاءت مخيبة. فقد صدر القرار، وباللمفاجئة ، بالاجماع دون اعتراض او حتى امتناع اية دولة، بما في ذلك روسيا و فرنسا وعمان، الامر الذي يمثل انتكاسة للجهود العراقية السابقة التي نجحت في عزل واشنطن التي هددت باستخدام الفيتو، بما يعيد العراق مجددا الى نقطة الصفر في تعامله مع مجلس الامن.

ولم توفق بغداد حتى في اسلوب اخراج اعلانها رفض القرار، فقد جاء على مراحل- من انتقاد دون رفض، الى بيان لاجتماع مجلس الوزراء مع توصية للمجلس الوطني برفض القرار، الى اجتماعات مجلس الوطني واحالة الموضوع

الى لجان لتأتي اللجان اخيرا بالاعلان عن رفضها للقرار الذي اعلن المجلس تبنيه بالاجماع- ان الكل يعرف من هو صاحب القرار وحتى شكليا فان مجلس قيادة الثورة وليس المجلس الوطني هو السلطة التشريعية.

فاذا كانت بغداد تأمل كسب شيء من الوقت لانتزاع التزامات مشابهة لتلك التي حصلت عليها من روسيا مقابل الاعتراف بالكويت، فيبدو انها فشلت هذه المرة.

وقد يكون التفسير الاخير لمسرحية رفض القرار هو تعبئة الرأي العام العراقي الذي تفاءل بالقرار، كما انعكس بانخفاض الاسعار التي مالبثت ان استعادت ارتفاعها عند رفض بغداد للقرار.

ماذا بعد رفض بغداد ؟

ان عراقا لن يقبل بأقل من رفع كامل للحظر النفطي بموجب الفقرة 22 من القرار 687 اصبح خيار بغداد الوحيد الامر الذي يتطلب استجابة كاملة مع لجنة ايكوس بعيدا عن التناقض والتلكؤ بهدف تنظيف ملف التسلح بما يتعدى الاسلحة البيولوجية.

والى حين يقدم ايكوس صك برأة بغداد من الاسلحة (بعد شهر او سنة؟) على بغداد التعويض عن عزلتها في مجلس الامن بسبب مناورة قرار 986، وذلك بالمعالجة السريعة لمسائل بارزة اخرى مثل اعادة الممتلكات الكويتية، ومسألة المفقودين وأسرى الحرب. وتبقى الذخيرة الحقيقة التي تمكن فرنسا وروسيا مواجهة امريكا هي (اضافة للعقود النفطية) العمل الجاد على تهيئة الجو لتنفيذ القرار 688. الذي تنص فقرته الثانية: "ان يقوم العراق على الفور، كأسهام منه في أزالة الخطر الذي يهدد السلم والامن في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الامل، في السياق نفسه، في اقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين". ان وقف القمع وفتح الحوار يشكلان اساسا لمشروع وطني من اجل مصالحة وطنية عراقية، تحقق السلم الاهلي بما يعزز السلم الاقليمي، ويعجل ليس فقط بفك الحظر النفطي وانما يعيد تأهيل العراق اقليميا ودوليا.

واذا كان من مصلحة واشنطن بقاء حالة "اللاحل" في العراق الى ما بعد انتخابات الرئاسة عام 1996، فان من الصعب على الشعب العراقي تحملها، فاستمرار التدهور السياسي والاقتصادي في العراق سيدفع به نحو الانحلال والتفكك رغم ادعاءات دول الجوار وغيرها باهمية وحدة العراق. وما الاجتياح التركي لشمال العراق الا وجها لهذا التفكك. ان مراهنة النظام على "الصمود" اعتمادا على لعبة "المصالح الدولية" دون الانفتاح الديمقراطي ومشاركة قوى الشعب المختلفة، هو مجازفة بوجود العراق.

(الملف العراقي، العدد 41 - آيار 1995)

⁂